الصباح الاقتصادية
14
العدد 2802 - السنة العاشرة
الجمعة 28 رمضان 1438 - الموافق 23 يونيو 2017
Friday 23 June 2017 - No.2802 - 10th Year

خلال اجتماعه مع وزير الاقتصاد التركي

الروضان: القوانين التركية تشجع على استثمار الكويتيين فيها

■ القوانين الكويتية فتحت المجال واسعاً أمام الاستثمار الخارجي

بحث وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة الكويتي خالد الروضان مع وزير الاقتصاد التركي نهاد زيبكجي سبل تطوير العلاقات الاقتصادية التي تجمع الكويت بتركيا.

وقال الوزير الروضان في تصريح صحافي انه بحث مع وزير الاقتصاد التركي نهاد زيبكجي سبل زيادة التبادل التجاري خلال السنوات المقبلة بين البلدين بما يسهم في تعزيز التعاون الثنائي.

وأضاف انه استعرض مع الوزير زيبكجي خلال اجتماعهما وضع مسودة اتفاق مشترك بين صندوق المشاريع الصغيرة بالكويت مع نظيرة التركي لتبادل الخبرات في هذا المجال مؤكدا اهمية هذه الخطوة في تحقيق صندوق المشاريع الصغيرة الكويتي لأهدافه.

واكد الوزير الروضان اهمية تبادل الاستثمارات بين البلدين لافتا الى وجود قوانين كويتية فتحت المجال واسعا أمام الاستثمار الخارجي فضلا عن ان القوانين التركية تشجع على استثمار الكويتيين فيها.

وذكر انه بحث مع وزير الاقتصاد التركي الاتفاقيات الثنائية التي لم تفعل من قبل البلدين حتى الان مضيفا انه تم وضع جدول زمني لتفعيلها.

وعلى صعيد متصل عقد الوزير الروضان محادثات مع وزير الصناعة التركي فاروق اوزلو حيث تم بحث سبل الاستفادة من خبرات القطاع الصناعي التركي في دولة الكويت و تفعيل الاتفاقيات الموقعة بين البلدين وفق جداول زمنية محددة.

واضاف الوزير الروضان انه بحث مع وزير الصناعة التركي سبل تبادل المعلومات و الخبرات الفنية و العلمية و التشريعية في المجال الصناعي.

واكد الوزير الروضان خلال الاجتماع اهمية دعم التعاون المشترك بين المراكز الفنية في المجال الصناعي بين البلدين والمشاركة في الدورات التدريبية وورش العمل.

جانب من الاجتماع

■ تبادل زيارات الوفود يأتي للاطلاع على الخبرات والمستجدات المتعلقة بالتطور الصناعي

واشار الى ان تبادل زيارات الوفود يأتي للاطلاع على الخبرات والمستجدات المتعلقة بالتطور الصناعي.

واوضح الوزير الروضان انه تمت مناقشة مشروع البرنامج التنفيذي للاتفاقيات بين الكويت وتركيا بشن التعاون العلمي والفني في مجال المواصفات والمقاييس.

واضاف انه بحث مع الجانب التركي أيضا مذكرة التفاهم لتقديم خدمات التقييس للواردات من قبل الحكومة التركية ممثلة بالمعهد التركي للمقاييس ودولة الكويت ممثلة في الهيئة العامة للصناعة بالاضافة إلى مناقشة برامج التحقق من المطابقة للتصدير المسبق.

وذكر الروضان انه تم مناقشة وبحث مذكرة التفاهم المبرمة بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية التركية في مجال تنمية الصادرات الصناعية والمدن الصناعية الجديدة.

■ بحث مذكرة التفاهم لتقديم خدمات التقييس للواردات من قبل الحكومة التركية

الشطي: أسعار النفط بين 45 و55 دولاراً للبرميل خلال الأشهر القادمة

توقع خبير نفطي كويتي تارجيح أسعار نفط خام الإشارة مزيج برنت بين 45 و55 دولارا للبرميل خلال الأشهر المقبلة إلى أن يتحقق الاستقرار والتوازن في السوق.

وقال المستشار السابق في اقتصاديات الطاقة في مركز استشراف المستقبل للاستشارات والدراسات محمد الشطي إن التوازن سيتحقق بزيادة السحوبات من المخزون النفطي العالمي ما سيدفع في اتجاه تعافي أسعار النفط في المرحلة القادمة.

ولفت إلى أن استراتيجية المنتجين التي جاءت في أعقاب هبوط أسعار النفط بشكل متسارع في النصف الثاني من عام 2014 والتي كانت تقضي بترك ديناميكية السوق لتحقيق استعادة توازن السوق من دون تدخلات لتنظيم وتقييد المعروض ساهمت في تقييد انتاج النفط الصخري.

وذكر أن هذه الاستراتيجية لم تحقق هدف استعادة توازن أسواق النفط ويعود السبب في ذلك بالدرجة الأولى إلى اجواء التنافس والتسابق لرفع الإنتاج من داخل وخارج منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ما أسهم في رفع المخزون النفطي الى مستويات غير مسبوقة وهبوط أسعار النفط الى مستويات متدنية لم تشهدها الأسواق منذ سنوات.

وأفاد بأن انطلاقة اتفاق تعديل الإنتاج الحالي بين (أوبك) والمنتجين والمستقلين والذي بموجبه تم تحديد نطاق السقف الإنتاجي ل(أوبك) ودول من خارجها في إطار استراتيجية جديده تستهدف استعادة توازن أسواق النفط ساهمت في تعافي أسعار النفط وسط الأجواء الإيجابية التي وفرها اتفاق تعديل الإنتاج في السوق.

وفيما يتعلق بتحقيق اتفاق خفض الإنتاج لأهدافه المرجوة قال الشطي إن الاتفاق الحالي «لم يأخذ سوى ستة أشهر وقد تم تمديده تسعة أشهر تنتهي مع نهاية شهر مارس 2018» لافتا إلى أن التوقعات تشير إلى أن السحوبات من المخزون ستبدأ خلال الأشهر المقبلة والذي يتزامن مع ارتفاع الطلب في أشهر الصيف.

واضاف أن اتفاق خفض الإنتاج لم يستهدف مستوى معينا للأسعار وإنما يستهدف إعادة توازن أسواق النفط مؤكدا أن التوازن بدأ فعليا لكن بوتيرة أقل من التوقعات مع وجود سحوبات كبيرة من المخزون النفطي.

وعزا تباطؤ وتيرة استعادة توازن الأسواق بعد تطبيق اتفاق خفض الإنتاج إلى ارتفاع صادرات (أوبك) للسوق الأمريكية ما أوجد حالة من القلق في أسواق النفط على الرغم من التزام المنتجين بتقليص المعروض فضلا عن تعافي انتاج النفط في بعض دول (أوبك) واستمرار ارتفاع الإنتاج والمخزون الأمريكي من النفط.

وأكد الشطي ان الالتزام بخفض انتاج (أوبك) بنحو 1ر8 مليون برميل يوميا يعني تقييد الإنتاج من داخل وخارج المنظمة وبالتالي تكون اتفاق الزيادة في المعروض مرتبطة فقط بدول بعينها وهي ليبيا ونيجيريا «وهو تطور ممتاز في السوق» خصوصا إذا ما تمت مقارنته في الأوضاع قبل الاتفاق حين كان الجميع يتسابق لرفع الإنتاج.

وذكر أن (أوبك) نجحت في الاتفاق الأخير في تعديل وثيقة التعاون مع المنتجين المستقلين لتشمل استمرار التعاون في خفض الإنتاج لحين تحقيق توازن السوق النفطية وعودة المخزون إلى المستويات الطبيعية وهو مؤشر إيجابي سيحقق اهدافه مع نهاية النصف الأول من العام المقبل.

وكان وزراء النفط في الدول الأعضاء بمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) قرروا في اجتماعهم خلال شهر مايو الماضي تمديد الاتفاق الخاص بخفض الإنتاج تسعة أشهر إضافية تنتهي في مارس 2018.

وسبق ذلك اتخاذ (أوبك) وتحو عشر دول غير أعضاء في المنظمة بينها روسيا قرارا بخفض الإنتاج بمقدار 1ر8 مليون برميل يوميا في فيينا في شهر نوفمبر الماضي بغية الحد من تخمة المعروض في الأسواق العالمية مما تسبب في انخفاض الأسعار بشكل كبير.

لبنان والبنك الدولي يوقعان اتفاقيتين بقيمة 300 مليون دولار

وقعت الحكومة اللبنانية والبنك الدولي اتفاقية قرض ميسر بقيمة 200 مليون دولار لدعم قطاع المواصلات وتأهيل طرقات في البلاد واتفاقية منحة بقيمة 100 مليون دولار لدعم مبادرة الحكومة اللبنانية بتوفير التعليم لجميع الأطفال في البلاد.

وقال وزير المال اللبناني علي خليل خلال حفل التوقيع ان الاتفاقيتين «تعكسان الشراكة العميقة بين البنك الدولي ولبنان والتي ساهمت وتساهم في دعم لبنان ومساعدته على تخطي الكثير من تحدياته وأزماته».

واوضح خليل ان عددا كبيرا من اللبنانيين وكذلك من اللاجئين السوريين سيستفيدون من الخدمات التي توفرها المشاريع الممولة من الاتفاقيتين لافتا الى ان «هذا الدعم يعكس اهتمام المجتمع الدولي بمساعدة لبنان في مواجهة ازمة النزوح».

ولفت الى ان مساهمات الجهات المانحة والمجتمع الدولي «لم ترتق بعد إلى المستويات التي تعكس حجم الاثر والعبء الذي يواجه لبنان في مختلف قطاعاته نتيجة تحمله العبء الأكبر من النازحين السوريين».

من جهته اكد نائب رئيس البنك الدولي حافظ غانم على العلاقة الاستراتيجية بين لبنان والبنك الدولي مشيرا الى وجود إجماع من قبل المجتمع الدولي على ضرورة دعم لبنان في معالجة تداعيات تدفق اللاجئين إلى أرضه.

واوضح ان مشروع الطرقات والعمالة الذي تم توقيعه بقيمة 200 مليون دولار يهدف إلى تطوير قطاع المواصلات من خلال إعادة تأهيل نحو 500 كلم من الطرقات لافتا الى انه سيوفر نحو 5ر1 مليون يوم عمل لذوي الدخل المنخفض من اللبنانيين والسوريين وسيفيد نحو مليون شخص في مختلف المناطق اللبنانية.

واضاف ان الهبة بقيمة 100 مليون دولار تأتي ادعم جهود الحكومة اللبنانية في مجال التربية وتأمين التعليم وتسجيل 100 الف طالب اضافي في المدارس الحكومية وكذلك تبسيط الإجراءات للوصول الى المدارس وتحسين جودة التعليم في لبنان.

تجدر الاشارة الى ان لبنان استفاد خلال السنوات الماضية من مجموعة من المشاريع التي ساهم بتمويلها البنك الدولي في قطاعات مختلفة تنموية واجتماعية وخدماتية وتربوية.

استمرار منهجية تأثير أسهم الشركات الخاملة بصورة سلبية على المؤشرات الرئيسية

ارتفاع نسب السيولة بصورة غير معتادة... أبرز ملامح أسبوع البورصة

مرت تعاملات بورصة الكويت خلال الاسبوع المنتهي أمس الخميس بعدة متغيرات ابرزها التحركات المدروسة من جانب بعض المحافظ المالية في اتجاه الشراء على الشركات الكبيرة التشغيلية في قطاعي المصارف والخدمات اللوجستية.

وكان لافتا على مدار الجلسات الخمس استمرار منهجية تأثير اسهم الشركات الخاملة لاسيما (التعليمية) منها بصورة سلبية على المؤشرات الرئيسية خاصة (السعري) إذ تسببت بعض عمليات البيع على تلك الشريحة في خسارة الكثير من النقاط في اللحظات الأخيرة قبل الاقفالات.

وساهمت بعض الشركات ذات الأوزان الكبيرة في مكونات المؤشر الأهم (كويت 15) في ارتفاع نسب السيولة بصورة غير معتادة كما الحال في بداية شهر رمضان ما دفع الكثير من المتعاملين الدخول على هذه النوعية لتحقيق ارباحا سريعة.

كما ساهمت بعض اخبار الشركات في بث موجة من التفاؤل بين اوساط المتعاملين جراء توقيعها عقود او ابرام صفقات مستقبلية ستنعكس على بياناتها المالية كما الحال على سهمي شركتي (الأفكو) و(اجيليتي).

ورغم التغيرات التي طرأت على الجلسات فقد كان التباين هو السمة الأبرز بفعل تداعيات التطورات السياسية في المنطقة التي انعكست اسواق المال الخليجية لاسيما في الجلسة الاولى من الاسبوع علاوة على بعض المستجدات في شأن اسعار الفائدة واسعار النفط «وكلها عوامل تؤثر على حركة التعاملات في البورصات».

وفيما يتعلق بمجريات جلسة نهاية الاسبوع أمس الخميس فقد اقفلت بورصة الكويت تعاملاتها على تباين بسبب عزوف المتعاملين على الاوامر الشرائية او البيعية بسبب طبيعة التعاملات في شهر رمضان حيث يفضل الكثير من المتداولين عدم الدخول في الفرص غير الموائية ما انعكس على السيولة التي كانت متدنية.

وطالت عمليات جني الارباح اسهم العديد من الشركات التي كانت على ارتفاعات سابقة في جلسات الاسبوع كما كان متوقعا من جانب المتعاملين خاصة المنضوية في قطاعات الخدمات المالية والعقارية والمصارف وغيرهم من التي كانت في مرمى المتاجرات.

وتابع المتعاملون موافقة هيئة اسواق المال لشركة (انوقست) على حق بيع أو شراء أسهم الخزينة واقصاح بشأن تحديد تاريخ استحقاقات اسهم شركة (اجيال) العقارية الترفيهية حيث سيكون يوم الاستحقاق 30 اغسطس المقبل ويتم توزيعها على المساهمين يوم 11 سبتمبر المقبل.

وفي السياق نفسه اهتم بعض المتعاملين بالاقصاح المكمل من شركة (مزايا) حول الانكشاف على السوق القطري والافصاح عن إلتزام شركة المليح العقارية بتقديم عرض استحواذ إلزامي على اسهم شركة (مدار) وإفصاح عن تشكيل وتوزيع مناصب اعضاء مجلس الإدارة في (الدولية للمنتجعات).

وتابع المتعاملون أيضا افصاح مكمل من (الافكو) بشأن توقيع العقد النهائي مع الخطوط الجوية الكويتية وافصاح من شركة (الامتيازات الخليجية) عن نشاط تداول غير اعتيادي.

كما تابع هؤلاء اعلان انسحاب شركة (الشامل) من السوق اعتبارا من 29 يونيو الحالي علاوة على متابعة وقف التداول في اسهم (مدار) وانسحاب شركة (جيران ق) من السوق اعتبارا من 25 يونيو الحالي.

وفيما يتعلق بالشركات التي كانت في بؤرة الارتفاعات فكانت تدور حول (مدار) و(وطنية م ب) و(عمار) و(بحرية) و (امتيازات) اما الاكثر تداولا فكانت (ابيار) و(مدار) و(اجيليتي) و(هيتس تيكوم) و(وطني).

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح اسهم العديد من الشركات في مقدمتها (ابيار) و(جيران ق) و(أسس) و(جي اف اتش) و(أرزان).

وشهدت مجريات الحركة ارتفاع اسهم 57 شركة وانخفاض 43 شركة في اطار 123 شركة كانت في مرمى المتاجرة في حين استحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 7ر06 مليون سهم تمت عبر 754 صفقة نقدية بقيمة 4ر7 مليون دينار (نحو 15ر3 مليون دولار).

وأقفل المؤشر السعري مرتفعا 7ر08 نقطة ليبلغ مستوى 6772 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت نحو 7ر2 مليون دينار (نحو 23ر5 مليون دولار) من خلال 35ر8 مليون سهم تمت عبر 1930 صفقة نقدية.

تغيرات كبيرة في ملامح البورصة

■ تحركات بعض المحافظ المالية في اتجاه الشراء على الشركات الكبيرة التشغيلية في قطاعي المصارف والخدمات اللوجستية

«منازل للتعمير» تتخارج من استثمارها بشركة كويتية غير مدرجة

قالت شركة منازل القابضة (MANAZEL)، إن شركتها التابعة منازل للتعمير، قامت بالتخارج من استثمارها في أسهم شركة كويتية غير مدرجة بالبورصة.

وأوضحت الشركة في بيان للبورصة الكويتية، ان منازل للتعمير كانت قد وقعت عقد شراء تلك الأسهم بنسبة 99.8%، وتم تنفيذ الصفقة والإفصاح عنها في 9 ابريل 2017.

ونوهت الشركة بأن التخارج من الصفقة المشار إليها، والتنازل عن الأسهم، جاء مقابل عقار قيمته 4.2 مليون دينار.

وبناءً عليه سوف تحقق الشركة، كما ذكرت في بيانها، إرباحاً من التخارج قدرها 500 الف دينار، سوف تدرج ضمن البيانات المالية للربع الثاني من عام 2017.

تمتلك منازل القابضة نسبة 99.9% من اسهم شركة منازل للتعمير.

وقلصت منازل القابضة خسائرها بنحو 40.4% خلال الربع الأول من العام الجاري إلى 207.21 الف دينار، مقابل خسائر الربع الأول من 2016 والبالغة 347.40 الف دينار.

وعلى مستوى النتائج السنوية، حققت ارباحاً بنحو 767.92 الف دينار، مقابل ارباح خلال 2015 بلغت 417.3 الف دينار، بنمو نسبته 84%.

وانهى سهم منازل تعاملاته Hls مرتفعاً 0.89%، عند سعر 45.4 فلس، بقيمة 1.84 الف دينار من خلال تداول 40.55 الف سهم.

«المليح العقارية» تتقدم بعرض للاستحواذ على «المدار»

تقدمت شركة المليح العقارية بعرض للاستحواذ على جميع أسهم شركة المدار للتمويل والاستثمار (MADAR)، المدرجة ببورصة الكويت، وفق بيان للبورصة.

وأوضحت المليح أنها تمتلك 67.881% من أسهم المدار.

وتابعت المليح أنها تقدمت بطلب لهيئة أسواق المال للموافقة على بيع ملكيتها في شركة المدار إلى أحد الأطراف.

وأظهرت بيانات الشركة ببورصة الكويت تملك الشيخة شيخة خالد جابر العلي الصباح ومجموعتها «المليح العقارية» لنحو 67.88% من أسهم الشركة بشكل مباشر وغير مباشر.

ويبلغ رأسمال المدار للتمويل 21.39 مليون دينار، موزعا على 213.87 مليون سهم، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم

وكانت الشركة حققت نحو 5.22 مليون دينار خسائر خلال العام الماضي، مقارنة بخسائر قدرها 2.73 مليون دينار في عام 2015، بارتفاع نسبته 91.2%.

وتداول سهم المدار مرتفعاً 4.3%، في منتصف جلسة أمس الخميس، عند سعر 19.4 فلس.